الصفقات الفاوستية

التغلغل الإسرائيلي

في جمهوريات آسيا الوسطى

تأليف
د. محمد بلعيشة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السادس

المنظور الكلي الإسرائيلي لجمهوريات آسيا الوسطى

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

المنظور الكلي الإسرائيلي لجمهوريات آسيا الوسطى

في سنة 1998 نشرت جامعة إنديانا Indiana University الأمريكية دراسة حول الاستراتيجية الإسرائيلية في العالم، أحد بنودها وصول "إسرائيل" إلى آسيا الوسطى وما لذلك من أهمية وانعكاس على استراتيجيتها العالمية، فإيجاد موضع إسرائيلي قوي في هذه البلاد يتيح إقامة حواجز صدّ أمام الفواعل العربية للوصول لهذه المنطقة، وبغية تحقيق ذلك فإن "إسرائيل" تباشر تحركاتها صوب آسيا الوسطى وفق مجموعة من الآليات والسياسات، مثل تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وإرسال البعثات الديبلوماسية الرسمية، إضافة إلى تفعيل عنصر المهاجرين اليهود واستغلاله في بناء جسور العلاقات البينية ومدّها. ومن مؤشرات هذا الاهتمام إنشاء الحكومة الإسرائيلية غرفة تجارة وصناعة اختصاصها العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى، كما أنشئ بنك معلومات اقتصادية ودليل للمجالات الذي ينظّم الاستثمارات الإسرائيلية، وكما تمّ تشريع قوانين ومواثيق لحماية النشاطات الاستثمارية وتوجيهها، إضافة إلى الإعفاءات الجمركية، هذه السياسات والإجراءات أسهمت في استقطاب الشركات الإسرائيلية إلى آسيا الوسطى؛ حيث تمكّن رجال الأعمال من فتح مؤسسات ومكاتب تجارية ناشطة على أوسع نطاق في آسيا الوسطى خصوصاً في مجال الطاقة، والمعادن، والزراعة، والصناعة، والتكنولوجيا، والاتصالات، إضافة إلى البنوك والأنظمة المالية والمصرفية، والإدارة، والصحة، والأبحاث الفضائية وغيرها من الاختصاصات الواسعة، كما نقلت الشركات الإسرائيلية لآسيا الوسطى خصوصاً كازاخستان؛ تكنولوجيا الريّ والزراعة والصناعات الغذائي، بالإضافة إلى التعاون في مجال تكرير النفط والصناعات الكيماوية.[1]

وفي مقابل هذا النشاط الكثيف لـ"إسرائيل"، وضعت هذه الأخيرة يدها على المناجم والمصانع في كازاخستان والتي تنتج آلاف أطنان اليورانيوم سنوياً والذي يستعمل

[1] عدنان عدوان، مخاطر التغلغل الصهيوني في آسيا الوسطى، مجلة **الوحدة الإسلامية**، كانون الثاني/ يناير 2017.

في تصنيع السلاح النووي، حيث أصبحت "إسرائيل" المالك الرسمي لمجمّع ضخم يعالج اليورانيوم الكافي لصنع ترسانة نووية متكاملة بصفة سنوية، كما تمكنت أيضاً من الاستفادة من مركز بايكونور المذكور سابقاً والذي أطلق منه عدة أقمار صناعية إسرائيلية، ويجدر بنا التنويه إلى أن هذا التغلغل قد تعزز مع الحرب الأمريكية التي أطلقتها ضدّ "الإرهاب"، والتي شكّلت جسراً لـ"إسرائيل" في بسط هيمنتها، واختراق المنطقة أمنياً وعسكرياً واستخباراتياً.[2]

مبدئياً انتهجت "إسرائيل" سياسة التغلغل الاقتصادي من خلال الاعتماد على رجال الأعمال اليهود، ولعب دور الوسيط النشط والجاذب لرؤوس الأموال الغربية، ومن جهة البعد الثقافي فقد تمّ افتتاح فرع لـ"الوكالة اليهودية لأجل إسرائيل Jewish Agency for Israel" في العاصمة الأوزبكية طشقند، مهمتها تنظيم هجرة اليهود الأوزبك إلى "إسرائيل"، كما تمّ افتتاح مركز ثقافي صهيوني في طشقند أيضاً يضطلع بمهمة ترويج الثقافة والأفكار الصهيونية بين اليهود وغيرهم من الأوزبك، إضافة إلى مراكز تعليم اللغة العبرية، وبالتالي تكون "إسرائيل" قد قطعت أشواطاً في التغلغل في آسيا الوسطى؛ عبر توليفة سياسية واقتصادية وثقافية مهدت لقيام تعاون أمني واسع النطاق.[3]

وفي تقرير نشره مركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية Begin–Sadat Center for Strategic Studies التابع للجامعة الإسرائيلية بار إيلان Bar–Ilan University، أشار إلى أن أحد أسباب اهتمام "إسرائيل" بتعزيز علاقاتها بالجمهوريات الخمس، راجع إلى أنها تمثل بوابة للوصول للعالم الإسلامي، إضافة إلى أن آسيا الوسطى تمثل سوقاً لمنتجات الشركات الإسرائيلية خصوصاً التقنية منها والمتقدمة، كما يؤكد في السياق ذاته ألون ليفين Alon Levin، بأن الموارد الضخمة لهذه الدول جعلت من "إسرائيل" تنظر إليها على أنها الملعب العالمي الجديد، وفي مقال له نشر في دورية سيكور موكاد Sikur Memukad أشار إلى أن ثراء الجمهوريات جعل لها القابلية والجاهزية

---

[2] حنان أبو سكين، "بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى،" موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014/6/10، انظر: http://www.acrseg.org/6940

[3] عدنان عدوان، مخاطر التغلغل الصهيوني في آسيا الوسطى، مجلة **الوحدة الإسلامية**، كانون الثاني/ يناير 2017.

لاستقبال الاستثمارات الإسرائيلية، حيث صرّح بأن كازاخستان تملك احتياطياً نفطياً يبلغ 30 مليار برميل، وتركمانستان تملك 11.6% من احتياطات الغاز العالمي، فيما يبلغ احتياط أوزبكستان من الغاز 1.8 تريليون م^3.[4]

أولاً: مراحل الاختراق الإسرائيلي لجمهوريات آسيا الوسطى:

يمكن إرجاع النفوذ الإسرائيلي إلى محطة التفكك السوفييتي سنة 1991، حيث باشرت "إسرائيل" حملة واسعة لنسج علاقاتها الرسمية بجمهوريات آسيا الوسطى بعد إعلان التفكك، لكن من القصور أن نسلّم بأن عمق العلاقات يبدأ من هذه الفترة، فسرعة ردّة الفعل الإسرائيلية بالاعتراف السريع والمبكر بهذه الجمهوريات؛ يوحي بأن هناك عمقاً سابقاً من الاهتمام والتخطيط لهذه المنطقة، ما يعني أن "إسرائيل" كانت تنتظر فقط تفكك الاتحاد للإعلان عن علاقات واهتمام سابق، بذلك يمكننا أن نفصّل تاريخ التغلغل الإسرائيلي عبر عدة مراحل، هي في واقع الأمر مراحل تتشابه مع مراحل مختلف علاقات "إسرائيل" مع الدول الآسيوية، ويمكننا أن نصنفها كالتالي:

1. المرحلة الأولى 1948–1985:

هذه المرحلة كانت مثل باقي مراحل العلاقات الإسرائيلية – الآسيوية مرحلة جامدة، وكانت المنطقة خلالها تعرف حالة من التعصب الأيديولوجي، خصوصاً خلال ما عرف بالحرب الباردة، فقد تميزت القارة الآسيوية بقيادات كاريزماتية معادية للغرب ومنددة بسياساته الإمبريالية ووصفه بالقلعة الاستعمارية، خصوصاً ما ميّز المرحلة من صراعات مثل السوفييتي – الأمريكي والصراع العربي – الإسرائيلي، هذا الأخير الذي كان فيه الاتحاد السوفييتي لجانب الطرف المصري، وبالنسبة للجمهوريات الخمس فقد كانت في فلك السوفييت كونها تابعة للسياسة المركزية للاتحاد السوفييتي، لذلك لم تكن هناك أيّ علاقات رسمية تربطها بـ"إسرائيل"، بل ولم يكن لديها حتى القدرة على القرار بتدشين العلاقات معها، حتى ولو أرادت، نظراً لمركزية العلاقات الخارجية التي كان الكرملين Kremlin يديرها ويسيطر عليها، وهو الإشكال نفسه والعائق نفسه

[4] صالح النعامي، إسرائيل والدول الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز: منافع متبادلة، موقع العربي الجديد، 2014/12/14، انظر: https://www.alaraby.co.uk

الذي ميّز علاقات "إسرائيل" مع معظم الدول الآسيوية مثل الصين والهند، لكنّ هذا لا يعني أنه كانت هناك قطيعة تامة، بل كانت هناك مساعي إسرائيلية لتشجيع هجرة اليهود الروس إلى "إسرائيل"، والتي أسهمت في مراحل لاحقة من تسهيل عملية اختراق "إسرائيل" للمنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً.[5]

2. المرحلة الثانية 1985–1991:

هذه المرحلة عرفت نقطة تحول مفصلية حيث كانت مؤشرات التفكك والتصدع في المعسكر الشرقي قد بلغت الذروة، وما زاد من تأكيدها سياسة آخر رئيس للاتحاد السوفييتي ميخائيل جورباتشوف، كما أن هذه المرحلة عرفت تحسناً في العلاقات السوفييتية الإسرائيلية، الأمر الذي بدأ بكسر الجمود والتصلب مع الشرق، ما بدأ ينعكس بصورة تلقائية على علاقات "إسرائيل" بجمهوريات آسيا الوسطى.[6]

3. المرحلة الثالثة ما بعد 1991:

وهي المرحلة الأهم، حيث بدأت بتفكك الاتحاد السوفييتي وانهياره، وهي التي كانت في مصلحة "إسرائيل"، حيث كما رأينا في المحاور السابقة كيف سارعت "إسرائيل" إلى الاعتراف الرسمي بهذه الجمهوريات فور استقلالها، كما قامت برسم استراتيجيات للوجود في هذه المنطقة، وذلك من خلال بناء علاقات مع هذه الجمهوريات على كافة الأصعدة، وفي هذه المرحلة تحديداً يجدر بنا الإشارة إلى الدور التركي الذي أدى وظيفة محورية في فتح الباب للنفوذ الإسرائيلي داخل آسيا الوسطى، وذلك من خلال تمكين العديد من الشركات الإسرائيلية، بدعم وغطاء من الشركات التركية لتؤسس مشاريع اقتصادية كبرى في آسيا الوسطى، وتعدّ هذه المرحلة هي فاتحة مشوار طويل وواسع للعلاقات الإسرائيلية بجمهوريات آسيا الوسطى.[7]

---

[5] سامية بيبرس، "دول آسيا الوسطى بين التغلغل الإسرائيلي ومحدودية الحضور العربي،" **شؤون عربية**، 2020/3/4.

[6] مصطفى يوسف اللداوي، الكيان الصهيوني في القوقاز وآسيا الوسطى طبيعة وأهداف التواجد، **الوحدة الإسلامية**، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

[7] سامية بيبرس، "دول آسيا الوسطى بين التغلغل الإسرائيلي ومحدودية الحضور العربي،" **شؤون عربية**، 2020/3/4.

ثانياً: ركائز الاختراق الإسرائيلي لجمهوريات آسيا الوسطى:

تعتمد "إسرائيل" في توجهها صوب منطقة آسيا الوسطى، على مجموعة من الأذرع التي يتم من خلالها هيكلة السياسة الإسرائيلية وتوجيهها في هذه المنطقة؛ قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة والمسطرة، وهي عبارة عن ركائز متناسقة ومتناغمة فيما بينها، متعددة الطرق موحدة الغاية العليا وهي السيطرة والسطوة في آسيا الوسطى، وهذه الركائز هي:

1. الركيزة الاقتصادية:

بعد أن أعلنت الجمهوريات الخمس استقلالها كما أشرنا سابقاً، استغلت "إسرائيل" حالة التردي الاقتصادي التي كانت عليها هذه البلدان، وأطلقت سلسلة من المشاريع الاقتصادية التي عهد بها إلى الجالية اليهودية هناك، حيث أنشأت غرفة للتجارة والصناعة خصوصاً بدول آسيا الوسطى لتسهيل التجارة معها، وكما دشنت مجالات تعاون عديدة مع الجمهوريات اقتصادياً وصناعياً وزراعياً وصحياً، إضافة إلى تقديم الخبرات والدعم الفني وتدريب الكوادر، إذ أقامت مشروع ريّ وتدريب الخبراء في زراعة القطن بأوزبكستان، وقامت بتطوير مصفاة تكرير النفط في تركمانستان، كما أطلقت حزمة استثمارات في قطاع البنوك والتجارة والاتصالات، وكما شاركت في عمليات استخراج النفط ومدّه،[8] كما تُقدم "إسرائيل" نفسها كوسيط لرؤوس الأموال الغربية والأمريكية منها خصوصاً، وجلبها إلى آسيا الوسطى، فبعد ثلاثة أشهر فقط على انهيار الاتحاد السوفييتي نُظّم في العاصمة الأوزبكية طشقند أول مؤتمر اقتصادي شاركت فيه "إسرائيل" مع جمهوريات آسيا الوسطى في آذار/ مارس 1992، نوقشت فيه احتياجات تلك الدول من بنى تحتية، ومشاريع، ومساعدات، وما يمكن لـ"إسرائيل" أن تقدمه لهذه الجمهوريات، وتمّ فعلاً تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه في السنين القليلة اللاحقة، لتبدأ بعدها الزيارات الحكومية الرسمية لآسيا الوسطى؛ لتثبيت نقاط ارتكاز إسرائيلية في المنطقة والهيمنة على أهم المجالات الحيوية، ومن بين أهم الإجراءات التي قامت بها "إسرائيل" في سبيل ذلك نحدد التالي:

---

[8] مصطفى يوسف اللداوي، الكيان الصهيوني في القوقاز وآسيا الوسطى طبيعة وأهداف التواجد، **الوحدة الإسلامية**، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

- إنشاء غرفة للتجارة والصناعة خاصة فقط بالعلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى.
- إطلاق بنك معلومات اقتصادية خاص بمنطقة آسيا الوسطى يوجّه ويدير الاستثمارات الإسرائيلية.
- تشريع قوانين لحماية الاستثمارات والإعفاءات الجمركية.
- تبادل العلاقات على المستوى الرسمي، وكذلك تكثيف الوفود الحكومية الإسرائيلية لزياراتها الرسمية للجمهوريات الخمس.
- تنظيم هجرات يهودية من مناطق آسيا الوسطى إلى "إسرائيل"، لاستغلال الموروث الديني والثقافي في بناء جسور العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية.
- اشتراك الخبرات الإسرائيلية في إدارة المشاريع المشتركة، وتطوير البنية الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى.
- إنشاء خطوط نقل الغاز من الجمهوريات الخمس إلى الأسواق العالمية، والعمل على إيجاد منافذ لتوريد المنتجات النفطية للمنطقة العربية.[9]

2. الركيزة السياسية:

سياسياً سارعت "إسرائيل" منذ إعلان الجمهوريات الخمس استقلالها سنة 1992، للاعتراف بها وإقامة علاقات ديبلوماسية معها،[10] وفتح سفارات لها بهذه البلدان، كما ركزت على الزيارات الرسمية الكثيفة بهدف ترسيخ العلاقات السياسية بين الجانبين، لذلك فإن البعد السياسي كان هدفه شرعنة هذه العلاقات وتأطيرها وتطويرها نحو الترسيخ والتمتين، لذلك اعتمدت "إسرائيل" السياسات التالية:

- المبادرة بالاعتراف الرسمي بهذه الجمهوريات مباشرة بعد أن أعلنت استقلالها فوراً.
- البعثات الرسمية المتبادلة وما لها من أثر في ترسيخ العلاقات، فمثلاً زار نزاربابيف الرئيس الكازاخي "إسرائيل" في شباط/ فبراير 1993 بدعوة من إسحق رابين Yitzhak Rabin، وكانت الغاية من الزيارة إقامة علاقات وثيقة مع كازاخستان، وفي

[9] سامية بيبرس، "دول آسيا الوسطى بين التغلغل الإسرائيلي ومحدودية الحضور العربي،" **شؤون عربية**، 2020/3/4.

[10] مصطفى يوسف اللداوي، الكيان الصهيوني في القوقاز وآسيا الوسطى طبيعة وأهداف التواجد، **الوحدة الإسلامية**، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

سنة 1994 قام نائب رئيس الوزراء التركمانستاني بزيارة رسمية لـ"إسرائيل"، ليرد هذه الزيارات شمعون بيريز بزيارة إلى جمهوريات آسيا الوسطى.

- المشاركة في القمم، المؤتمرات التي تعقدها جمهوريات آسيا الوسطى.[11]
- فتح السفارات في هذه الدول مباشرة بعد استقلالها.
- فتح مراكز صهيونية في هذه البلدان.

3. الركيزة الاستخباراتية والعسكرية:

بعد الحرب الأمريكية على "الإرهاب" في أفغانستان، وتزامناً مع الفراغ الأمني الذي تعرفه جمهوريات آسيا الوسطى، وخوف أنظمة الحكم من المنظمات التي تعدّها إرهابية، كانت هذه إحدى الفرص والمداخل التي أتاحت لـ"إسرائيل" تعزيز وجودها بالمنطقة، حيث وضعت خبراتها الأمنية والعسكرية والاستخباراتية في تدريب القيادات الأمنية لجمهوريات آسيا الوسطى، ساعد في ذلك أيضاً رغبة هذه الجمهوريات في تحديث منشآتها العسكرية بما يتوافق مع العصر،[12] وهو ما ذكرناه سابقاً من اكتساح لشركات التسليح الإسرائيلية مثل شركة أنظمة الصناعات العسكرية الإسرائيلية التي سيطرت على صفقات التسليح في آسيا الوسطى.

أما استخباراتياً فقد أمر وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان بتشكيل غرفة عمليات على مستوى وزارته تضم ديبلوماسيين وممثلين عن جهازَي الموساد Mossad والاستخبارات العسكرية (أمان Aman) تمّ تسميتها بـ"أوراسيا 2 أو Eurasia 2"، وذلك قصد تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية بين "إسرائيل" والجمهوريات الخمس، وقد لعب وزير الحرب الإسرائيلي السابق بنيامين بن إليعيزر Binyamin Ben-Eliezer دوراً مهماً في تعزيز التعاون الأمني مع كازاخستان باعتبارها أهم جمهورية في آسيا الوسطى، حيث منحته هذه الأخيرة ميدالية تقديراً لجهوده في بناء

[11] سامية بيبرس، "دول آسيا الوسطى بين التغلغل الإسرائيلي ومحدودية الحضور العربي،" **شؤون عربية**، 2020/3/4.

[12] مصطفى يوسف اللداوي، الكيان الصهيوني في القوقاز وآسيا الوسطى طبيعة وأهداف التواجد، **الوحدة الإسلامية**، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

الدولة،[13] كما يجدر بالذكر أن "إسرائيل" قد قامت بتدريب الأجهزة الاستخباراتية لجمهوريات آسيا الوسطى وتزويدها بالتكنولوجيات الحديثة، ومساعدة الأنظمة هناك على تفعيل نظام رقابة على النشطاء السياسيين، وانتهاكات الأنظمة لحقوق الإنسان حسب تقارير أعدتها منظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch، أما صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية فقد ذكرت بأن شركات إسرائيلية مثل نيس NICE وفرينت Verint زودت الأنظمة الحاكمة هناك بتقنيات تمكنها من التنصت والتجسس على المعارضين السياسيين ومكالماتهم، واتصالاتهم، ونشاطاتهم على شبكات التواصل الاجتماعي،[14] وبهذا تكون "إسرائيل" قد تغلغلت بشكل أعمق حتى وصلت إلى التأثير في المشهد السياسي الداخلي للدول، ما يمكن ترجمته بأنه نجاح مميز مكّنها من اختراق آسيا الوسطى، ويمكن بذلك رصد أهم الآليات الأمنية والعسكرية التي تعتمدها في توجهها لآسيا الوسطى كالتالي:

- الاعتماد على شركات التسليح الإسرائيلية في عقد صفقات تسليح.
- التدريب الاستخباراتي للكوادر الآسيوية.
- نقل التكنولوجيا العسكرية الغربية للجمهوريات.
- تطوير الترسانات العسكرية لجيوش الجمهوريات الخمس.
- التعاون الاستخباراتي والأمني على أعلى المستويات بين الطرفين.

ثالثاً: عوامل التقارب الإسرائيلي مع جمهوريات آسيا الوسطى:

في السياسة دائماً ما تؤثر البيئة الخارجية ومتغيراتها على الظاهرة السياسية، وفي حالة العلاقات الإسرائيلية بجمهوريات آسيا الوسطى، نجد أن التقارب الذي حصل عقب إعلان استقلال هذه الجمهوريات لم يكن جزافاً، بل كان نتيجة ظروف ومستجدات

[13] صالح النعامي، إسرائيل والدول الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز: منافع متبادلة، العربي الجديد، 2014/12/14.

[14] Oded Yaron, Israeli High-tech Companies Helping Central Asian Regimes Spy on Citizens, Report Says, site of *Haaretz* newspaper, 20/11/2014, https://www.haaretz.com/.premium-israeli-hi-tech-firms-help-regimes-spy-on-citizens-1.5332299

دفعت مسار هذه العلاقات نحو التعاون والتشعب من حيث ميادين الوفاق، فالبداية كانت بزوال العقبة الأولى والتي كانت العامل الأيديولوجي الرافض لـ"إسرائيل" باعتبارها مخلباً للإمبريالية كما وصفتها القيادة الصينية، وذلك حينما غادرت قيادات متشددة وتعويضها بقيادات أكثر انفتاحاً، أما المتغير الثاني والرئيسي وهو تفكك الاتحاد السوفييتي وانفراط عقده إلى عدة جمهوريات مستقلة خارجة من الفلك السوفييتي، أغلبها ساعية إلى التحرر من السطوة الروسية ومتطلعة إلى النزوع إلى الوطنية، والتحرر الفعلي، والانفتاح على الغرب.

من جانب آخر، يلعب الموقف الأمريكي كما أشرنا سابقاً من وجود "إسرائيل" في المنطقة دوراً مهماً في إنجاح هذه العلاقات، فالترحيب الأمريكي بهذه العلاقات ودور "إسرائيل" في آسيا الوسطى يفي بمتطلبات الاستراتيجية الأمريكية في قلب آسيا، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الهيمنة على قلب أوراسيا وتطويق الدور الروسي وتحجيمه قدر الإمكان، إضافة إلى تطويق إيران من الشمال، وصدّ التوسع الصيني من الشرق، وبالتالي فإن وجود "إسرائيل" ينصبّ في سياق سلسلة هذه الترتيبات الاستراتيجية، حيث إن هناك توافق وتناغم بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية في آسيا الوسطى، الأمر الذي أنعش ودفع بهذه العلاقات نحو التطور والازدهار.

أما عنصر التاريخ أو ما يعرف عند كارل دويتش Karl Deutch بالخبرة التاريخية، والذي يعني أن التاريخ قد يكون سبباً في التعاون مثل ما قد يكون سبباً في التنافر، فإنه في الحالة الإسرائيلية مع آسيا الوسطى، يعدّ دافعاً نحو التعاون والتوافق، حين نرى انتفاء أيّ عداء تاريخي بين "إسرائيل" والجمهوريات، ما قرّب من وجهات نظر الطرفين أكثر، خصوصاً وأن "إسرائيل" قدّمت نفسها كمساعِدة لهذه الجمهوريات في ظلّ التردي والتدهور السياسي والاقتصادي والعسكري.

وفي نقطة أخرى مهمة كانت من الممكن أن تكون عائقاً في وجه هذه العلاقات، وهي الأطراف العربية لو توجهت هي الأخرى صوب هذه الجمهوريات، مستغلة بذلك عنصر الدين باعتبارها جمهوريات إسلامية في الأصل، لكن الاهتمام العربي المحتشم بهذه الجمهوريات جعلها ترتمي في الحاضنة الإسرائيلية التي كانت أكثر إقناعاً ووظيفية من الدول العربية، ففي الوقت الذي توجهت فيه "إسرائيل" إلى هذه الجمهوريات بحزم مشاريع اقتصادية ضخمة على مختلف الأصعدة؛ الصحة، والأمن، والاقتصاد، والتجارة، والزراعة، والاستخبارات، والأسلحة، والمطارات، والبنوك، نجد الدول

العربية لم تبادر إلى هذه الجمهوريات بمشاريع واستثمارات وشراكات، بل كان أداؤها محتشماً وحضورها شكلياً فقط، حتى التجارة والتبادلات الاقتصادية أقل ما يقال عنها أنها راكدة إذا ما قورنت بحجم المبادلات الإسرائيلية وزخمها.

لذلك يمكننا أن نوجز أهم العوامل التي فعّلت هذه العلاقات كالتالي:

- ترحيب الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى، وتواؤم سياستهما فيها.
- عدم وجود عداء تاريخي بين "إسرائيل" ودول آسيا الوسطى.
- محدودية الدور العربي والإسلامي في المنطقة.
- التقارب الإسرائيلي التركي.
- دور الجاليات اليهودية في دول آسيا الوسطى في تمهيد الطريق للتغلغل الإسرائيلي.[15]

رابعاً: أهداف "إسرائيل" في آسيا الوسطى:

إن توجّه "إسرائيل" لمنطقة آسيا الوسطى ليس ترفاً أو بذخاً استراتيجياً، بل هو خطوة مدروسة ومسطّرة، تندرج ضمن الاهتمام الإسرائيلي الشامل بالقارة الآسيوية، الذي ظهر منذ بداية حقبة الخمسينيات من القرن العشرين، لذلك يمكننا ضبط وتحديد أهم الأهداف التي تسعى "إسرائيل" لتحقيقها:

1. سياسياً:

- صدّ أيّ دور ممكن للعرب، الغريم التقليدي، في آسيا الوسطى، ودحض أيّ تطوير لعلاقات مشتركة.
- السعي إلى قطع الطريق أمام أيّ تقارب عربي مع آسيا الوسطى، من شأنه أن يقيّد التحرك الإسرائيلي في آسيا بشكل عام وآسيا الوسطى بشكل خاص.

[15] سامية بيبرس، "دول آسيا الوسطى بين التغلغل الإسرائيلي ومحدودية الحضور العربي،" **شؤون عربية**، 2020/3/4.

- تقديم "إسرائيل" لنفسها أمام الجمهوريات بأنها الشريك الأمثل، وذلك قصد التغلغل والاختراق.[16]
- سيطرة "إسرائيل" في المناطق الأخرى من العالم مثل آسيا الوسطى، يتيح لها تحسين مكانتها الإقليمية داخل الشرق الأوسط.
- السعي إلى تطويق إيران وسلب آسيا الوسطى منها.
- سعي "إسرائيل" إلى إيجاد ترابط بين دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط، والغاية من ذلك هو إدماج هذه الجمهوريات في المشروع الشرق أوسطي، مما سيوجد واقعاً جديداً في فسيفساء الشرق الأوسط الحضارية، وذلك بإقحام أطراف غير عربية داخل المنظومة الشرق أوسطية لكسر السيطرة العربية عليها.[17]
- كسب المزيد من الشرعية الدولية التي تسعى "إسرائيل" إلى تحصيلها منذ نشأتها، والتخلص من عقدة الوجود وعدم الاعتراف.
- كسب الاعتماد الأمريكي على "إسرائيل" في تطويق روسيا، الأمر الذي يكسبها دعماً مطلقاً في قضايا الشرق الأوسط.
- تسويق "إسرائيل" لإعطاء صورة عنها أمام الغرب؛ بأنها الكيان الوظيفي الذي يعتمد عليه في تطويق الجموح الصيني في الشرق.
- عزل العرب عن تلك المنطقة، وعزل تلك الدول عن المحيط العربي، قصد إضعاف الأمن القومي للدول العربية.[18]

2. اقتصادياً:

- الوصول إلى مراكز الثروة ومصادر الطاقة، حيث تتوفر في آسيا الوسطى احتياطيات ضخمة من هذه الموارد.

---

[16] عدنان عدوان، مخاطر التغلغل الصهيوني في آسيا الوسطى، مجلة **الوحدة الإسلامية**، كانون الثاني/ يناير 2017.

[17] سامية بيبرس، "دول آسيا الوسطى بين التغلغل الإسرائيلي ومحدودية الحضور العربي،" **شؤون عربية**، 2020/3/4.

[18] مصطفى يوسف اللداوي، الكيان الصهيوني في القوقاز وآسيا الوسطى طبيعة وأهداف التواجد، **الوحدة الإسلامية**، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

- سعي "إسرائيل" إلى إيجاد سوق تجارية خارجية خاصة بها.
- الوصول إلى نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين.
- ربط اقتصاديات هذه الجمهوريات بشكل أساسي بالاقتصاد الإسرائيلي، ما يسهل عملية التغلغل.[19]
- السعي لتأمين خط جيهان النفطي، حيث تسعى لتأمين منابع النفط التي تغذي خط الأنابيب الذي يمتد من أذربيجان عبر جورجيا وصولاً إلى ميناء جيهان التركي ثم إلى ميناء عسقلان المحتل، هذا الأنبوب ينقل النفط الأذربيجاني والكازاخستاني الذي يزود "إسرائيل" بما يقارب 40% من حاجاته النفطية.
- هذا الأنبوب النفطي تعدّ حمايته ضرورة قصوى بالنسبة لـ"إسرائيل"، فبقائه آمناً؛ هذا يعني أن مشروعها في إنشاء أنبوب نفطي يربط عسقلان بإيلات في الجنوب المطل على خليج العقبة يصبح وارداً وقابلاً للتجسيد،[20] وذلك لأهميته القصوى، لأن الاستراتيجية الإسرائيلية تركّز بشكل رئيسي على الانعتاق البحري من الجنوب، من خليج العقبة إلى البحر الأحمر عبر ممر أنتربرايز Enterprise passage وصولاً إلى حلفائه الآسيويين مثل الهند والصين واليابان.

3. استراتيجياً وعسكرياً وأمنياً:

يمكن استنباط الأهداف الاستراتيجية والعسكرية وكذلك الأمنية التي تهدف "إسرائيل" إلى تحقيقها في آسيا الوسطى، من خلال تتبع تفصيلنا لمسار العلاقات مع الجمهوريات الخمس، حيث نجدها تطمح إلى:

- الوجود الجغرافي في قلب أوراسيا، وما لذلك من امتيازات جيو–استراتيجية.
- تطويق إيران من الشمال وعزلها عن محيطها الآسيوي.
- الحصول على عقود وصفقات التسليح لإنشاء سوق أسلحة إسرائيلية خاصة بالكيان.

---

[19] سامية بيبرس، "دول آسيا الوسطى بين التغلغل الإسرائيلي ومحدودية الحضور العربي،" **شؤون عربية**، 2020/3/4.

[20] مصطفى يوسف اللداوي، الكيان الصهيوني في القوقاز وآسيا الوسطى طبيعة وأهداف التواجد، **الوحدة الإسلامية**، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

- الوجود بالقرب من المواد الاستراتيجية المستعملة في التصنيع النووي العسكري، مثل اليورانيوم الموجود بكثرة في هذه الجمهوريات.
- اعتماد نقاط ارتكاز استراتيجية قريبة من الأقطاب الدولية والإقليمية مثل روسيا، والصين، والهند، وتركيا.
- استغلال التركة السوفييتية النووية التي ورثتها هذه الجمهوريات، خصوصاً كازاخستان.
- الوصول إلى تقنيات جديدة في المجال النووي، خصوصاً وأن هذه الجمهوريات استقلت وبها العديد من المنشآت النووية السوفييتية.
- الاستفادة من خبرات علماء آسيا الوسطى الذين كانوا يعملون لصالح الاتحاد السوفييتي سابقاً.
- السعي إلى فصل الحركات الجهادية وتطويقها، وإقامة حاجز صدّ يفصلها عن التواصل ومنطقة الشرق الأوسط لما لذلك من خطورة على الأمن الإسرائيلي.
- استغلال مركز بايكونور الفضائي، والاستفادة من تقنياته وخدماته لصالح البرنامج الفضائي الإسرائيلي.
- السيطرة الاستخباراتية في آسيا الوسطى، وذلك من خلال التعاون والتنسيق الأمني بين الطرفين.

خامساً: الفرص الاستراتيجية للوجود الإسرائيلي في آسيا الوسطى:

1. تخطي الحواجز الإقليمية:

سعت "إسرائيل" في سياستها الخارجية إلى إقامة علاقات وثيقة مع الدول غير العربية في أطراف منطقة الشرق الأوسط، والتي كما وصفها ديفيد بن جوريون David Ben-Gurion بأنها سياسة تتجاوز "الطوق العربي" وهي التي تعرف بـ"استراتيجية القفز عن الحواجز الإقليمية"، وشملت في البداية إيران ما قبل الثورة وتركيا العلمانية، وذلك من خلال ترسيخ علاقتها بتلك الدول القوية التي نظرت للعالم

العربي بشيء من الشك، ولذلك حاولت حماية نفسها من خلال مواكبة أمم ذات نمط تفكير يتجانس معها. وبالنسبة لبعض القادة الإسرائيليين قدمت هذه السياسة الإسرائيلية قصيرة العمر نسبياً فائدة مهمة، حيث رأوها مفيدة في الحصول على اعتراف بدولتهم، كما أسهمت هذه السياسة في تحويل إقليم الشرق الأوسط من كونه مجرد عرب إلى نطاق أوسع ليشمل أيضاً الثقافة الفارسية والتركية والإسرائيلية، ويتركز هذا المنطق على أنه إذا تمت إزالة التركيز على فكرة الصراع العربي – الإسرائيلي، فإنّ المزيد من الدول ستسعى لإقامة علاقات مع تل أبيب.[21]

وبخصوص الجهة الآسيوية فإن إعلان قيام "إسرائيل" سنة 1948، قد قوبل من طرف الدول الآسيوية بالرفض والمعاداة، ولم يكن هذا القيام لينجح دون الضغوط الهائلة على دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي جنّد لها الاستعمار الأمريكي بالذات، والاستعمار العالمي بشكل عام، كل قواه ومقدراته لتمرير قرار إنشائها في الأمم المتحدة، فهي تعدّ فاقدة للشرعية بحكم أنها قد أقيمت في جوٍّ من الرفض والمعارضة وعدم القبول، وكانت القيادات العبرية مدركة جيداً لتلك الحالة، كما أنها تعرف جيداً أنها محاطة من كل جوانب حدودها، بسور من الحصار الاقتصادي والسياسي العربي، وكان من الضروري لـ"إسرائيل" أن تبادر إلى إخراج نفسها من هذه العزلة الإقليمية، فرصدت مجهودات مبكرة، ساعية لإحداث ثغرة في الجانب الآسيوي، وهكذا بدأت عملية التغلغل في آسيا.[22]

وفي سياق هذه الاستراتيجية انتهزت "إسرائيل" فرصة تفكك الاتحاد السوفييتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى عنه، وهي المنطقة التي كانت مغلقة في وجه التمدد الإسرائيلي في العمق الآسيوي، حيث وجدت "إسرائيل" لأول مرة أبواب هذه الجمهوريات مفتوحة أمامها لممارسة نشاطها الاقتصادي، والسياسي، والعسكري، والاستخباراتي بشكل علني وصريح، وتخطت أهمية هذا الوجود، لتؤثّر حتى على توجهات هذه الجمهوريات وعلاقاتها الدولية، حيث كانت في السابق تمتاز بعلاقات

---

[21] Christopher Boucek, "the impact of Israeli foreign policy in central Asia: the case of Uzbekistan," p. 72.

[22] أسعد عبد الرحمن، **التسلل الإسرائيلي في آسيه: الهند وإسرائيل**، دراسات فلسطينية (11) (بيروت: مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1967)، ص 13.

متينة مع العرب وشعورها بالانتماء لها، لكن وبعد استقلالها نجحت "إسرائيل" في استمالتها وإدخالها في فلكها، والذي تمّ عبر استغلال ما تعانيه هذه الجمهوريات من صعوبات اقتصادية، وحروب عرقية وقومية طاحنة، وبالتالي بدأت "إسرائيل" بعزل هذه الجمهوريات قدر الإمكان عن أصدقائها التقليديين العرب بحكم عنصر الدين، وذلك عن طريق تقديم يد المساعدة والدعم التكنولوجي والاقتصادي والتجاري والزراعي، وبهذا الأساس فإن الوجود الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى يعدّ ثغرة في الطوق العربي المفروض على "إسرائيل".[23]

2. التقرب من العالم الإسلامي:

من المهم أن نلاحظ أنه في وقت استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، كانت "إسرائيل" قد ضمنت وقتها فقط معاهدة "سلام" مع مصر، اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accords سنة 1978، كما كانت هناك علاقات مع تركيا، بحيث إن تركيا هي دولة إسلامية أخرى اعترفت بـ"إسرائيل"، وهو الذي كان شرطاً مسبقاً لانضمام أنقرة إلى حلف شمال الأطلسي، وبعدها كانت هناك اتفاقيات "سلام" أخرى مع أطراف عربية مسلمة، وهذه الاتفاقات تمثلت في اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية أيلول/ سبتمبر 1993، ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994/10/26، لهذا السبب كانت تل أبيب سريعة التصرف ومهتمة بمباشرة العلاقات مع جمهوريات حديثة الاستقلال يعدّ الإسلام الدِّين الرئيسي فيها؛ بالإضافة إلى الأسباب المعتادة للبحث عن علاقات جيدة، كان هذا ضرورياً لتقويض صورة "إسرائيل" المعادية للمسلمين، وكذلك النظرة الرائجة عنها في الخارج على أنها كيان ضدّ المسلمين.[24]

ينظر إلى تنويع "إسرائيل" لعلاقاتها مع العالم الإسلامي، وإدماج الجمهوريات الخمس ضمن هذا العالم، على أنه محاولة لدمج تركيبة حضارية جديدة في الشرق الأوسط في سياق إلغاء الطابع العربي على المنطقة.

---

[23] معين أحمد محمود، **إسرائيل واختراق جبهة آسيا**، ص 151.

[24] Christopher Boucek, "the impact of Israeli foreign policy in central Asia: the case of Uzbekistan," p. 73.

3. مواجهة تهديد "الإسلام المتطرف":

لقد شكّل تنامي المد الإسلامي وبروز حركات وأحزاب إسلامية في بعض جمهوريات آسيا الوسطى والتي تعدّ نظماً علمانية؛ حافزاً لتعزيز التعاون الأمني مع "إسرائيل"، وخصوصاً بعد إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لحملتها لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 2001/9/11،[25] كما أن الحرب على "تنظيم الدولة" المعروف إعلامياً باسم "داعش"؛ يرجح أن هزيمته والقضاء على معظم مقاتليه في الشرق الأوسط قد يكون سبباً في انتقال هذا التنظيم إلى هذه الجمهوريات، وهو الأمر الذي سيصعّب مهمة محاربته نظراً للبيئة الجغرافية لهذه الجمهوريات، ونظراً لقربها من أفغانستان.[26]

تسعى "إسرائيل" إلى منع قيام أيّ تجمع إسلامي مناهض لها، ومعادي لمصالحها في آسيا الوسطى، بحيث يمكن أن يتحالف مع الدول العربية في الشرق الأوسط لعزلها دولياً، إذ احتلت مواجهة النفوذ الإيراني سُلّم الأولويات في أجندتها الاستراتيجية، متفقة في ذلك مع جمهوريات آسيا الوسطى. وقد حظِيَ التحرك الأمني الإسرائيلي وتوافق دول آسيا الوسطى معه بمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل واشنطن تتحرك لدعم التغلغل الإسرائيلي داخل هذه الدول، وعلى ذلك فإن "إسرائيل" تسعى إلى محاربة أيّ نموذج أصولي إسلامي؛ ففي خطوة غير مسبوقة، أمر وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق أفيجدور ليبرمان بتشكيل غرفة عمليات في وزارته، تضم ديبلوماسيين وممثلين عن جهازَيْ الموساد وأمان، بهدف تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية بين "إسرائيل" وهذه الدول، وأشارت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان لها أن مواجهة خطر الحركات الجهادية وأنشطة حزب الله باتت تمثل قاسماً مشتركاً بين "إسرائيل" وجمهوريات آسيا الوسطى، ما استدعى بلورة آلية عمل لتحسين قدرة الوزارة على تطوير تبادل المعلومات الاستخباراتية.[27]

---

[25] عاطف أبو سيف، **علاقات إسرائيل الدولية**، ص 350.

[26] لطف الله لطف، "ديناميكيات العلاقات في آسيا الوسطى: تهديدات الأمن ووعود الاقتصاد،" مركز الجزيرة للدراسات، 2018/1/18، ص 6–7.

[27] محمود الفطاطة، "إسرائيل ودول آسيا الوسطى: البدايات وآفاق الشراكة الاستراتيجية،" ص 73.

4. تعويض تراجع الدعم الأمريكي بالتوجه شرقاً:

عُرف عن الحركة الصهيونية العالمية أنها تتبع مراكز القوة في العالم، وفي هذا الصدد لا يمكن إنكار النمو والصعود الآسيوي على مستوى الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ولذلك فإن "إسرائيل" لا تهمل القارة الآسيوية، كما أنها تضع احتمالية تراجع الحليف التقليدي الولايات المتحدة الأمريكية، فالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية تعدّ بالنسبة لـ"إسرائيل" ركيزة أساسية من ركائز أمنها القومي، وبالتالي فكلما تراجعت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كلما تضرر أمنها أكثر،[28] لذلك فإن "إسرائيل" تضع في حساباتها احتمال تهاوي تحالفها مع الولايات المتحدة؛ الأمر الذي يجعل من توجهها إلى آسيا الوسطى بوابة للتقارب والوفاق مع الصين وروسيا لتعويض أيّ تراجع أمريكي محتمل.

5. تطويق إيران ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى أعداء "إسرائيل":

من أهم الأسباب التي شجّعت "إسرائيل" على التوجّه إلى آسيا الوسطى هو العامل الإيراني، بحيث تسعى إلى حصار إيران وتطويقها، كما أن الملف النووي الإيراني يعدّ عنصراً مشتركاً بينها وبين هذه الجمهوريات خصوصاً كازاخستان وتركمانستان، لذلك تسعى "إسرائيل" إلى عزل إيران عن هذه الجمهوريات،[29] إضافة إلى سعيها لتبديد أيّ محاولة من دول آسيا الوسطى لتصدير تقنيات نووية أو أسلحة ورثتها عن الاتحاد السوفييتي إلى دول أو مجموعات تعدّها "إسرائيل" "إرهابية" ومعادية مثل إيران أو سورية أو ليبيا سابقاً، وحتى باكستان أو منظمات مثل القاعدة وحزب الله والجماعات المسلحة الأخرى،[30] حيث إنه جدير بالذكر أن هذه الجمهوريات تتوفر على كميات كبيرة من السلاح النووي؛ مثل كازاخستان التي ورثت رابع ترسانة نووية في العالم، إضافة إلى مخزونات اليورانيوم الضخمة في هذه المنطقة المستخدمة في الأسلحة النووية.[31]

---

[28] صالح النعامي، **العقل الإستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراف مآلاتها**، ص 72.

[29] عاطف أبو سيف، **علاقات إسرائيل الدولية**، ص 350.

[30] محمود الفطاطة، "إسرائيل ودول آسيا الوسطى: البدايات وآفاق الشراكة الاستراتيجية،" ص 73.

[31] Gil Feiler and Kevin Lim, "Israel and Kazakhstan," p. 18.

6. الربط الجغرافي بالعالم الإسلامي والعربي ودمج فواعل جديدة في الشرق الأوسط:

إن الوجود الإسرائيلي جغرافياً في هذه المنطقة مهم جداً بحيث إن هذه المنطقة هي منطقة عمق، فـ"إسرائيل" تحاول أن تربط بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط، بحيث إن جذب دول آسيا في المشروع الشرق أوسطي سيحدث واقعاً جديداً في المنطقة، وذلك لعلاج الخلل الكائن فيه من خلال ضمّ دول غير عربية إليه، مثل دول آسيا الوسطى والقوقاز من الشرق وإثيوبيا من الجنوب، وبالتالي تعزز "إسرائيل" شرعيتها بحيث إن هذه الفواعل ذات أهمية استراتيجية على المستوى الدولي والإقليمي، وطبيعة أهميتها في السياسة الخارجية الإسرائيلية لا ترتبط فقط بدورها السياسي أو بمقدرتها الثقافية، بل في كونها أساساً دولاً آسيوية ومكوناً رئيسياً في العالم الإسلامي الأقرب للعالم العربي و"إسرائيل".[32]

7. تجنب الانعكاسات السلبية لما يصطلح عليه إعلامياً بـ"الربيع العربي":

تمضي قرابة العشرة أعوام على اندلاع الأحداث والأزمات العربية أو ما عرفت إعلامياً وأدبياً بـ"الربيع العربي"، وبعيداً عن تداعياتها الإيجابية على "إسرائيل" إلا أن الخبراء يرون بأنه يمكن لهذه الأحداث أن تفرز عكس المأمول منها، حيث يرصدونها كالتالي:

- ازدياد العزلة الإقليمية لـ"إسرائيل".
- القلق من نتائج الصراع بين القوى الديموقراطية والإسلامية في مرحلة ما بعد الثورة، حيث ظهرت تخوفات من حسم الصراع لصالح سيطرة الإسلاميين على الحكم.
- تراجع دور "إسرائيل" الإقليمي وخسارة التوازنات الدقيقة التي قادتها في الشرق الأوسط وصبّت في النهاية لمصلحتها.
- تضييق الهامش الذي تتحرك فيه "إسرائيل" في المنطقة، بحيث يتوقع صعود حكومات يكون للرأي العام دور في تشكيلها وتحديد سياساتها، والتي من المؤكد أنها ستتبنى

[32] محمود الفطاطة، "إسرائيل ودول آسيا الوسطى: البدايات وآفاق الشراكة الاستراتيجية،" ص 73–74.

خطاباً معادياً لـ"إسرائيل"، حسب مستشار رئيس الوزراء السابق دانييل ليفي Daniel Levy.

- الخوف من تحول مصر إلى نموذج تركي، الأمر الذي يضيف دوراً إقليمياً جديداً ينافس "إسرائيل".
- التوجس من عدم الاستقرار في المنطقة، والذي يعدّ مهماً، أكثر من مطالب "إسرائيل" بتحقيق الديموقراطية فيها.[33]

وعلى هذا فإن آسيا الوسطى تعدّ ذات قيمة استثنائية بالنسبة لـ"إسرائيل"، حيث تعدّ عمقاً استراتيجياً، وفضاءً جغرافياً، واحتياطياً بديلاً عن الشرق الأوسط في حال انعكست عليها هذه التداعيات السلبية، لذلك فإن ربط المنطقة الشرق أوسطية بآسيا الوسطى يجعل من هذه الأخيرة صمام أمان تلجأ إليه "إسرائيل" في حال الانسداد والحصار الإقليمي.

8. كسر الحاجز النفسي وبداية تطبيق التطبيع:

لفهم التطبيع، يجب أولاً فهم الدلالة اللغوية لهذا المصطلح وما هو معناه، لكي نتعامل معه في السياق السياسي للدراسة، فتطبيع الشيء هو إضفاء صفة الطبيعي عليه وجعله طبيعياً، والتطبيع باللغة الإنجليزية هو the normalization، وبالفرنسية normalisation أي من المصدر normal، والتطبيع في علم الاجتماع هو العملية التي يتم من خلالها اعتبار الأفكار والسلوكيات التي قد تقع خارج الأعراف الاجتماعية على أنها طبيعية،[34] ويُقصد بكلمة "طبّع"، في معجم اللغة العربية المعاصرة، جعل الأمور طبيعية، ويعرّف قاموس أكسفورد Oxford التطبيع،[35] على أنّه جعل الشيء مناسباً للظروف وأنماط الفعل الطبيعية، ويطبّع Normalize الشيء يعني أن تجعله طبيعياً عادياً، وذلك

---

[33] عدنان أبو عامر، **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 104–105.

[34] Normalization, site of Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Normalization

[35] Site of Oxford Learner's Dictionaries,
https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/normalize

من خلال تكييفه مع الشروط الطبيعية. بعباراتٍ أخرى، إن التطبيع هو عملية تبديل حالة ما هو شاذ، أو غير مألوف، أو غير طبيعي، حتى يصبح طبيعياً ومألوفاً وعادياً.[36]

في العادة يجري استعمال مصطلح التطبيع في الأدب السياسي للصراع العربي – الإسرائيلي، ولعل الفكرة النمطية التي تمتلكها الأغلبية هو أن العلاقات العربية – الإسرائيلية كانت في قطيعة تامة؛ ولكن في الوقت نفسه فإن مفهوم التطبيع يتعارض مع فكرة المقاطعة والممانعة، فبمنطق التعاريف أعلاه، فإن تطبيع العلاقات بين العرب و"إسرائيل" هو جعلها طبيعية ويعلن عنهاً رسمياً، بما يعني أنها كانت موجودة، وهذا يطرح أمامنا إشكالاً؛ هل كان هناك علاقات عربية – إسرائيلية سابقاً ليتم تطبيعها الآن؟ وهل التطبيع مع "إسرائيل" يعني تدشين علاقات جديدة؟ أم عملية تحويل واقع هذه العلاقات من حالة السرية والغموض إلى العلن والإشهار؟

في واقع الأمر، كتب إسرائيل شاحاك Israel Shahak في كتابه أسرار مكشوفة Open Secrets:

> بعض الدول العربية، ولمقاصد وأهداف عملية قد توقفت عن مقاطعة إسرائيل في العام 1967، بعد حرب الستة أيام مباشرة، وبدأت في متابعة أشكال مختلفة من التجارة والعلاقات الأخرى مع إسرائيل، واستمر هذا منذ ذلك الحين، إلى أن أصبح دعامة مهمة للاقتصاد الإسرائيلي، في البداية عملت الرقابة الإسرائيلية على أن لا يذكر هذا الموضوع صراحة في وسائل الإعلام، بالرغم من أنه كان معروفاً على نطاق واسع في إسرائيل، أما بالنسبة للدول العربية فقد تواصل ظهور المقالات والتقارير الصحفية التي تؤكد نجاح المقاطعة، كان الواضح أنها تنشر بوحي من السلطات إلا أنه بمرور الزمن بدأ يسمح للصحافة العبرية بالإشارة بشكل غير مباشر إلى تجارة إسرائيل مع الدول العربية.[37]

كتب يوسف عين دور Yusuf Indur مقالةً في صحيفة عال هامشمار Al ha–mishmar' والتي استند في معلوماتها على نشرات زوده بها البروفيسور جاد جيلبير Gad Gilbert، خبير في اقتصاد الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب؛ بأن:

---

[36] أحمد سعيد قاضي، التطبيع بتعريفاته المتعدّدة، موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين "رمان"، 2017/11/8، انظر: https://rommanmag.com/view/posts/postDetails?id=4603

[37] إسرائيل شاحاك، **أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل النووية والخارجية**، ترجمة هشام عبد الله (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص 156–157.

في أوائل الثمانينيات بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية بما في ذلك المناطق المحتلة حوالي 500 ألف دولار، وبين الفترة 1988–1989 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية باستثناء المناطق المحتلة ومصر ما بين 1.5 و2 بليون دولار دون احتساب الأسلحة والمنتجات الأمنية... بلغت الصادرات الإسرائيلية الخفية للدول العربية حوالي 10% من اجمالي الصادرات وهو ما يعادل 1 بليون دولار أمريكي.[38]

وحسب شاحاك فإنه من الناحية الرسمية كانت كل الدول العربية تقاطع "إسرائيل" منذ سنة 1948 باستثناء مصر التي ربطتها اتفاقية "سلام" معها. لقد كانت هناك حالة من المقاطعة أسّس لها مكتب "مكتب المقاطعة"، ومقره دمشق، ووظيفته فرض منع محدد وإصدار تعليمات إرشادية ملزمة لجميع الدول العربية، والمقاطعة هذه كانت بعد احتلال الضفة الغربية سنة 1967 عبارة عن شكليات فقط، فبعد سنة 1967 بدأت البضائع الإسرائيلية تغزو الأسواق العربية، وأصبحت المناطق المحتلة مراكز شحن البضائع الإسرائيلية وتصديرها إلى الدول العربية، شرقي الأردن وليس الأردن بالذات، وفرضت الأردن ومكتب المقاطعة على الغرفة التجارية في الضفة، والتي كانت تحت الإدارة الإسرائيلية، بإلصاق بطاقة يكتب عليها "صنع في الضفة الغربية" أو "صنع في غزة"، واستجابت السلطات الإسرائيلية على الفور لهذا المطلب، وأصبحت البضائع الإسرائيلية رائجة في الأسواق العربية ما دام كتب عليها صنع في غزة أو الضفة الغربية، ومن الطريف أن المستهلك العربي كان يعرف بأنها إسرائيلية المنشأ، وكانت الشاحنات الإسرائيلية تنطلق إلى الحدود اللبنانية والأردنية وتفرّغ شحناتها لشاحنات عربية، المهم أن الشاحنات الإسرائيلية لم تنقل السلع بل وصلت بشاحنات عربية، ولعل فضيحة الأقنعة الغازية الفاسدة التي فجرتها الصحافة الإسرائيلية، والتي تمّ توزيعها على المواطنين أيام حرب الخليج؛ هذه الأقنعة كانت قد باعتها "إسرائيل" لألمانيا قبل ذلك، وبسبب اندلاع الحرب اضطرت إلى استرجاعها، وكان مكتوب عليها بطاقة بأنها منتج عربي ومكتوبة باللغة العربية، وطرح التساؤل وقتها لماذا تبيع "إسرائيل" أقنعة غازية فاسدة لألمانيا التي لا تحتاج هذه الأقنعة أصلاً؟ وواضح أنها كانت موجهة لتباع لدول عربية عن طريق ألمانيا، وإضافة إلى ذلك فإنه ثمة تقارير

[38] المرجع نفسه، ص 164–166.

معلومات عن مدافع هاون إسرائيلية ومعدات عسكرية أخرى صدّرت إلى المغرب وعُمان والميليشيات اللبنانية.[39]

ويعتقد الإسرائيلي شاحاك أنه كلما تظاهرت الدول العربية بعدائها لـ"إسرائيل" كلما ازدادت مشترياتها من البضائع الإسرائيلية الصنع، وازدادت علاقاتها السرية بـ"إسرائيل" توثقاً، حيث يشير بأن العكس قد حدث، إذ إن الدولتين الوحيدتين مصر والأردن الأكثر اعتدالاً، واللتين طبعتا مع "إسرائيل"، منعتا جميع الصادرات الإسرائيلية تقريباً، وأن الدول التي تشتري كميات كبيرة من البضائع الإسرائيلية الصنع؛ هي دول لا تسمح حتى بإظهار كلمة "إسرائيل" على الخرائط التي تباع على أراضيها، وأشار إلى أن كلّ من ليبيا والمغرب وتونس وعُمان تربطها علاقات وثيقة بـ"إسرائيل" باستثناء الجزائر بوصفها الدولة الوحيدة التي لا تتاجر معها بأيّ شكل من الأشكال.[40]

أ. التطبيع الإماراتي للعلاقات مع "إسرائيل":

رسمياً وإضافة إلى العلاقات المذكورة سابقاً، أقامت ثلاث دول علاقات رسمية مع "إسرائيل" وهي مصر والأردن وموريتانيا، وهناك دول أخرى لها علاقات أيضاً ولكن ليست رسمية مثل المغرب وتونس وقطر وسلطنة عُمان،[41] وهذا في سياق بناء شرق أوسط جديد لـ"إسرائيل" فيه أصدقاء عرب جدد.

وفعلاً أعلن في 2020/8/13 بيان مشترك بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة، والذي أعلن فيه بأن هذه الأخيرة، الإمارات، ستطبع علاقاتها مع "إسرائيل" بشكل طبيعي ورسمي، وهذا مقابل تعليق هذه الأخيرة "إسرائيل" لخطة ضمّ لمناطق في الضفة الغربية.[42] في واقع الأمر لم يكن هذا

---

[39] المرجع نفسه، ص 164.

[40] المرجع نفسه، ص 179.

[41] وحدة الرصد والتحليل، التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي إلى أين؟، موقع مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2019/1/24، ص 5.

[42] Jon B. Alterman, The Normalization of UAE-Israel Relations, site of Center for Strategic and International Studies (CSIS), 14/8/2020, https://www.csis.org/analysis/normalization-uae-israel-relations?fbclid=IwAR3h5PK9BwJNv2aCbC3v0J-btnFiwdjXubJfgrmv0RwwEXBrQ90Di06VP7k

البيان مفاجئاً، إذ كان من المتوقع أن تخرج هذه العلاقات إلى العلن؛ خصوصاً لما نذكر أنه كان هناك نشاط ديبلوماسي وتجاري بين الطرفين، فقد سبقت العلاقات الرسمية سنوات من العلاقات السرية، حيث تمّ تسجيل زيارة وزراء إسرائيليين للإمارات، منها زيارتَيْ ميري ريغيف Miri Regev وزيرة الثقافة والمتحدثة سابقاً باسم الجيش الإسرائيلي، وأيوب قرا وزير الاتصالات سنة 2018، وزيارة يسرائيل كاتس Yisrael Katz وزير الخارجية سنة 2019، أما اقتصادياً فتم توقيع الاتفاق القاضي بتمويل أبو ظبي لمشروع خط غاز يربط "إسرائيل" بأوروبا بطول ألفي كيلومتر. أما على صعيد التعاون العسكري والأمني فسُجِلَ شراء الإمارات لطائرات تجسس إسرائيلية، وشراء برامج تجسس وتحديداً بيجاسوس Pegasus، والمشاركة في مناورات عسكرية؛ هذا بالإضافة إلى التطبيع الرياضي، والتطبيع السياحي من خلال موافقة الإمارات على استخدام جوازات السفر الإسرائيلية في الحصول على تأشيرة ودخول الإمارات.[43]

سوّقت الإمارات بأن "إسرائيل" ستعلّق الضم، وبحسبها هو مكسب يجب تثمينه من قبل الفلسطينيين وبأن الإمارات قدّمت خدمة إلى الشعب الفلسطيني، ولكن المتابع لقضية الضم يرى أنه لا يوجد شيء على أرض الواقع، حيث كتب أنشل بفيفر Anshel Pfeffer في الصحيفة الإسرائيلية هآرتس، بأن بنيامين نتنياهو نجح في المصالحة رسمياً مع دولة عربية منتجة للنفط دون تقديم أيّ تنازلات فعلية في القضية الفلسطينية، كما انتهز الحدث في تعزيز صورته كرجل دولة لا غنى عنه لبلاده، وقال بأنه في واقع الأمر لم يكن لدى نتنياهو أبداً خطة حقيقية فعلية لضم أجزاء من الضفة الغربية، بل لم يكن هناك جدول زمني، ولا حتى خريطة، ولا مشروع قرار عُرض على الحكومة أو الكنيست، وكانت هذه الخطة التي لم يخطط لتنفيذها قطّ؛ فقط للاستفادة منها في تحسين وضعيته السياسية.[44]

---

[43] محسن محمد صالح، التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: الترسيم الآثم، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/8/15، انظر: https://www.alzaytouna.net/

[44] Anshel Pfeffer, "In UAE Deal, Netanyahu Trades Imaginary Annexation for Real Life Diplomacy Win," *Haaretz*, 14/8/2020, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-in-uae-deal-netanyahu-trades-imaginary-annexation-for-real-life-diplomacy-win-1.9071474

كتب الدكتور محسن محمد صالح، المتخصص في الشأن الفلسطيني، في الاتجاه ذاته بأنه:

> تمّ تقديمه [اتفاق التطبيع] في سياق تحقيق الإمارات لمكسب للقضية الفلسطينية بالتزام "إسرائيل" بتعليق عملية ضمّ أجزاء من الضفة الغربية.... ذلك أن البيان نفسه يذكر أن "التعليق" كان بطلب من ترامب نفسه. كما أن تعليق الضم كان قد تمّ أصلاً قبل شهر ونصف، منذ مطلع تموز/ يوليو 2020، نتيجة وحدة وصلابة الموقف الفلسطيني، وعدم توفر غطاء أمريكي لعملية الضم، مع وجود اعتراضات دولية واسعة عليه. فكانت عملية تأجيل الضم هي تحصيل حاصل. والإمارات بنظامها السياسي الحالي ليست أصلاً في وضع سياسي ولا جيو–استراتيجي يمكنها من إحداث فارق نوعي في الشأن الفلسطيني.[45]

تقدّم الإمارات نفسها بأنها قد حققت مكسباً ثميناً للقضية الفلسطينية بتعليق الضم كمقابل للتطبيع، في حين يتضح بأنه على أرض الواقع لا يوجد مشروع ضمّ فعلي أو حتى تمّ تعليقه مسبقاً بأشهر، وفي حال رجّحنا فرضية أن التعليق تمّ بضغط إماراتي فعلينا التركيز على نقطة أنه تعليق فقط وليس إيقاف نهائي لعملية الضم، ولعل الأحداث التي عرفتها فلسطين في قضية حيّ الشيخ جراح، والتي أعقبتها معركة سيف القدس التي أطلقتها فصائل المقاومة، وعملية حارس الأسوار Guardian of the Walls التي أطلقها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة، ضربت المزاعم والحجج العربية التي بررت بها هذه الدول تطبيعها، ومحاولتها لتسويق فكرة أن "إسرائيل" كيان ينشد السلام.

ب. تطويق إيران وتحجيم دورها الإقليمي:

دانت وزارة الخارجية الإيرانية بشدة اتفاق تطبيع العلاقات الإماراتية–الإسرائيلية، واصفة إياه بأنه "حماقة استراتيجية" لن تؤدي إلا إلى تقوية "محور المقاومة" المدعوم من طهران، في حين ذكرت صحيفة كيهان Kayhan الناطقة باسم التيار المتشدد في النظام الإيراني أن الإمارات أصبحت هدفاً مشروعاً للقوات الموالية لطهران، كما صرح الرئيس الإيراني الأسبق حسن روحاني حسبما نقلت عنه وكالة مهر Mehr الإيرانية:

[45] محسن محمد صالح، التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: الترسيم الآثم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/8/15.

"إننا نحذر الإمارات من فتح أبواب المنطقة لدخول الكيان الصهيوني، وإن فعلت سوف نتصرف معها بشكل مختلف"، ورأى أن الإمارات ارتكبت خطأً كبيراً جداً، ويأمل أن تتراجع عن هذا الخطأ، وتنتبه إلى طريق الخطأ الذي سلكته، والذي لا يخدم حكامها ولا يخدم أمنها،[46] ولفهم أسباب ودوافع الموقف الإيراني نحتاج إلى قراءة أولية في الخريطة الجغرافية لموقع الإمارات الجيو–سياسي كما هو موضح في الخريطة:

موقع الإمارات بالنسبة لإيران[47]

من خلال قراءة الخريطة التي توضح الموقع الحساس لدولة الإمارات فإنه يمكن إعطاء تفسير للموقف الإيراني، وذلك بأن "إسرائيل" تمكنت من وضع نقطة ارتكاز استراتيجي لها بالقرب من أحد أهم المضائق البحرية العالمية، وهو مضيق هرمز ومن عدوها التقليدي إيران، وهو ما يعدّ جزءاً من سلسلة التسويات الجيو–بوليتيكية التي تقوم بها "إسرائيل"؛ بداية بمشروع تسليم الجزيرتين تيران وصنافير إلى السعودية، الأمر الذي سيوجد ممراً دولياً أسفل خليج العقبة، يتيح للبحرية الإسرائيلية الانعتاق البحري والحرية في الدخول إلى البحر الأحمر وصولاً إلى الشواطئ الآسيوية عبر مضيق باب المندب، وبالتطبيع مع الإمارات يمكن لـ"إسرائيل" الوصول إلى بحر العرب أيضاً ما سيسهم في تحجيم الدور الإيراني الإقليمي.

[46] الإمارات ترفض "التهديدات" الإيرانية على خلفية اتفاقها مع إسرائيل، موقع تايمز أوف إسرائيل، 2020/8/17، انظر: http://ar.timesofisrael.com/

[47] الخليج وأمريكا.. إلى أين؟، الجزيرة.نت، 2021/3/17 (مع إدخال الباحث لبعض التعديلات).

ج. التطبيع والصراع في الشرق الأوسط: صراع تحالفات:

أما بخصوص الترتيبات الإقليمية التي ستتأثر باتفاق التطبيع كتب تسيفي بارئيل Zvi Bar'el في صحيفة هآرتس مقالاً بعنوان "الاتفاق مع الإمارات يضع إسرائيل في قلب الصراعات في الشرق الأوسط"، حيث يعتقد أن الاتفاق يضع "إسرائيل" ضمن حلف المحور المناهض لإيران والدول المنهمكة عسكرياً وسياسياً في الصراعات الإقليمية والحروب والتحركات في منطقة الشرق الأوسط، وحسب تصوره فإن الإمارات أصبحت قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها، إضافة إلى أنها شريك في الحرب على اليمن وتعمل مع مصر والسعودية وفرنسا وروسيا ضدّ تركيا وقطر في الساحة الليبية، وتجدد العلاقات الديبلوماسية مع نظام بشار الأسد في سورية.[48]

9. الدور الإماراتي في الصراع الإسرائيلي – التركي حول غاز الشرق الأوسط:

وقّعت كل من قبرص واليونان و"إسرائيل" في العاصمة اليونانية، أثينا، في مطلع سنة 2020 على اتفاق مدّ خطّ أنابيب شرق المتوسط إيست–ميد EastMed، والقاضي بنقل الغاز من البحر المتوسط إلى أوروبا، ويعدّ هذا المشروع محاولة لمواجهة سعي تركيا لضمان حصتها من موارد الطاقة في شرق المتوسط، وهو مشروع مهم بحسب هذه الدول بالنسبة لمنطقة يتزايد فيها التحرك التركي حول استغلال ثروة المحروقات، خصوصاً وأنه من المحتمل جداً أن تصبح مصر شريكاً في هذا الحلف بسبب ما يشوب العلاقات بين مصر وتركيا من توتر، خصوصاً مع ارتفاع وتيرة التصعيد مع إرسال قوات تركية إلى ليبيا، والذي يعدّ جزءاً منه محاولة حفاظ تركيا على مصالحها في البحر المتوسط والتصدي للمشروع الإسرائيلي – اليوناني – القبرصي المشترك،[49] والغرض من هذا المشروع هو الإضرار بالمشروع التركي لنقل النفط والغاز من ليبيا إلى أوروبا،

---

[48] محمد وتد، التطبيع الإماراتي الإسرائيلي ظاهره سياسي وجوهره أمني، الجزيرة.نت، 2020/8/17.

[49] انطوان شلحت، "ما هي تطلعات إسرائيل الإقليمية من وراء تصدير الغاز الطبيعي؟،" المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2020/1/27، انظر: https://www.madarcenter.org

بعد توقيع التحالف الاستراتيجي بين تركيا وليبيا،[50] ويجدر بالذكر أن الإمارات هي التي ستتكفل بإنشاء مشروع خطّ أنابيب الغاز الرابط بين "إسرائيل" وأوروبا.[51]

المياه الإقليمية التركية – الليبية[52]

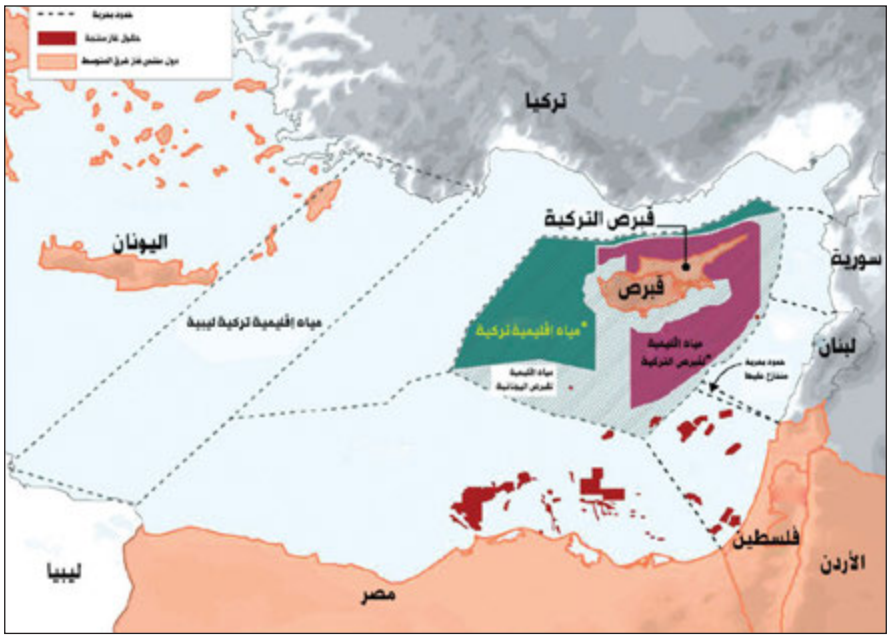

نحن بهذا لا نعني أن سبب التطبيع كانت جمهوريات آسيا الوسطى، بل إن سعي "إسرائيل" لربط نفسها بجمهوريات من العالم الإسلامي ونسج علاقات استراتيجية معها، أسهم في كسر الحاجز النفسي والتصلب الذي كان يجعل فكرة تقبلها غير مقبولة، لذلك فإن "إسرائيل" أجادت الاستثمار في هذه المنطقة، وحتى البعد السيكولوجي والنفسي تمّ اعتماده في التمهيد للتطبيع مع أعداء تقليديين تاريخيين، كانوا يرونها العدو الرئيسي لهم في إحدى الفترات الزمنية.

[50] محمد وتد، التطبيع الإماراتي الإسرائيلي ظاهره سياسي وجوهره أمني، الجزيرة.نت، 2020/8/17.

[51] محسن محمد صالح، التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: الترسيم الآثم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/8/15.

[52] ليلى نصر، غاز شرق المتوسط نعمة أم نقمة؟، الموقع الرسمي لحزب الإرادة الشعبية، 2019/12/30، انظر: https://kassioun.org/economic/item/63676-2019-12-30-09-17-06

Faustian Bargains:
Israeli Penetration of the Central Asian Republics

هذا الكتاب

يسعى هذا الكتاب إلى بحث مكانة المنطقة الآسيوية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي وخصوصاً في آسيا الوسطى، وذلك بعد أن ظهرت فيها جمهوريات مستقلة، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، أدّت إلى تغييرات جديدة في العلاقات الدولية. وسعى الكيان الإسرائيلي بدوره، إلى انتهاز هذا التغيير، متفادياً كل العراقيل ومتحرراً من كل القيود، فحصد اعترافات رسمية به وتبادل علاقات ديبلوماسية معها.

تناول الكاتب الأهمية الجيو–استراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، وبيّن الأهمية البالغة لجمهورياتها في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، والانعكاسات الاستراتيجية الدولية والإقليمية للوجود الإسرائيلي فيها، مع بيان مراحل وركائز الاختراق الإسرائيلي، بالإضافة إلى الفرص الاستراتيجية للوجود الإسرائيلي في القلب الآسيوي.

يُوضّح هذا الكتاب مكانة هذه المنطقة في الساحة العالمية، والمحور الجيو–بوليتيكي المهم الذي تشكله في أيّ فكر استراتيجي عالمي؛ والذي تنبهت له "إسرائيل" فعمِلت على الولوج إليها من عدّة مداخل، والاستفادة منها بما يخدم تطلّعاتها الاستراتيجية.

ISBN 978-614-494-022-8

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net